

آفاق الأنثروبولوجيا السياسية

بموجز بالإنجليزية

ذلك الذي يسمح بفهم السياسي في تنوعه وبايجاد الشروط الالازمة لدراسة مقارنة موسعة . وتفرض عليه هذه الحركة التقارب من ميادين علمية مشابهة . ان الاعمال المنشورة في غضون السنوات الخمس عشرة الاخيرة تظهر التأثيرات الخارجية : اولاً ، تأثير ماكس وير ، الغالب في حالة الباحثين الاميركيين او البريطانيين ، ثم تأثير الاختصاصيين الحاليين في علم السياسة ، وبخاصة د. ايستون ، مؤلف دراسة منشورة عام ١٩٥٣ بعنوان : النظام السياسي .

تدعى هذه التقاربات الى المقابلة والتقديق . فالسيد ايستون يأخذ على علماء الانثروبولوجيا السياسية التعلق بموضوع غير محدد وعدم التمييز بوضوح بين المظاهر والبني والتصرفات السياسية وبقية مظاهر الحياة الاجتماعية . ويكونون بذلك قد أحملوا تناول السياسي في جوهره وخصوصيته . ان الملاحظة في محلها جزئياً ، انما من المفيد التذكير بأن المجتمعات المدرومة لا تتطرق دوماً على تنظيم سياسي متّيّز وان علماء السياسة انفسهم لم يحدّدوا بعد بوضوح طابع السياسي . فضلاً عن ذلك ، يلاحظ ايستون ان الانثروبولوجيا السياسية تعمل دون ان تكون قد حلّت المسائل المفهومية الأساسية ودون ان تكون قد حدّدت توجهاتها النظرية الرئيسية^(٢) . ان الأبحاث المتنفذة في غضون السنوات الأخيرة تقلّص نطاق هذا الانتقاد وتقتصر على كون المجاذيفات النظرية لرواد هذا الميدان العلمي قد حلت على الاحتراس . لا يمكننا أن نأخذ على معرفة علمية قيد التكهن هشاشةها . يبقى هناك ، على الأقل ، عنصر ايجابي اكيد : فالانثروبولوجيا السياسية قد أرغمت على الانحراف عن المركز ، لأنها عمّمت التأمل - موسعة إيه حتى جماعات الأقزام والهندود الاميركيين ذوي

تطور الانثروبولوجيا السياسية في الوقت الذي يتعرّض فيه النهج الانثروبولوجي لعملية إعادة نظر : فالمواد التي يُطبق عليها هذا النهج يوجه خاص - المجتمعات التقليدية - تطرأ عليها تغييرات جذرية ، والطائق والنظريات التي كانت تحدّد هذا العمل منذ الطليعة تخضع لتقسيم نقيدي ، مولد للتجدد . وهكذا تبدو الانثروبولوجيا السياسية كإطار جديد مرتسم داخل ميدان علمي مبلل . لقد اعتبر ماكس غلوكمان وفريد ايجان (Max Gluckman, Fred Eggan) انها « ثابتة بالقوة » عندما صدر في ١٩٤٠ المؤلف الجماعي بعنوان النظم السياسية الأفريقية ، منذ ذلك التاريخ ، حتى الانثروبولوجيا السياسية على أبحاث ميدانية عدة وحضرت على التأمل النظري . وثمة مؤلفان جماعيان يُظهران عافيتهما واقتضاء الدقة اللذين يحركانها . الأول انطلاقاً من مسألة خاصة هي مسألة السلطة والاستراتيجيات التي تنتهي عليها : النظم السياسية وتوزع السلطة^(١) ، والثاني انطلاقاً من تجميع نصوص يكشف بعض التوجهات السائدية : الانثروبولوجيا السياسية^(٢) .

غير ان هذا الاختصاص المتأخر للانثروبولوجيا يظهر كمشروع قيد الانجاز اكثـر منه كميدان مكتمل البنية . لقد تحمل اولاً انعكاسات وضع غامض ؛ وظل هامشياً طوال الفترة التي أبقى فيها البحث الانثروبولوجي العمل السياسي خارج اهتماماته الكبرى - ناظراً اليه على صورة منظومة علاقات متفرّعة ، شكلها الأصلي اجتماعي و/او ديني ، وتهماً خارج الميادين العلمية السياسية المنحى الاقدم عهداً رافقاً إياها على شكل الفلسفة السياسية او علم السياسة الذي بقي زمناً طويلاً محصوراً في « اقليميته الغربية » . غير ان صيرورته الخاصة قادته الى احتلال مركز رئيسي ، هو

(*) فصل من كتاب « الانثروبولوجيا السياسية » لمؤلفه جورج أبي صالح . ترجمة جورج بالانديه ، يصدره قريباً « مركز الاغاثة القومي » في بيروت .

النظرية والمنهجية . يوافق علماء الانثروبولوجيا السياسية ، بعد متزايد ، على هذا التفسير . ومؤخراً ، اقترب منه ماكس غلوكمان ، اذ لجأ الى فكرة « التوازن المتأرجح » لفسير ديناميكية بعض الدول التقليدية الأفريقية ، ملطفاً بذلك مفهوماً ظلَّ حتى ذلك الحين سكونياً جداً .

تحيي الانثروبولوجيا السياسية الجدل القديم الخاص بعلاقة المجتمعات التقليدية (او القديمة) بالتاريخ . وذلك لسبب رئيسي سبق ان ذكرناه : فالحقل السياسي هو الحقل الذي يطبعه التاريخ بطابعه بقوة . اذا كانت المجتمعات المسماة مجرّأة موجودة في التاريخ من خلال حركة تكونها وانحلالها المتعاقبين ومن خلال تغييرات مذاهبها الدينية وافتتاحها (الحر او القسري) على عطاءات خارجية ، فان المجتمعات الدولية موجودة فيه على نحو مغاير - بشكلها الكامل . انها تدرج في زمن تاريخي أغنّى ، اكثر انطواء على احداث حاسمة ، وتتمّ عن وعي اكثر حدة لإمكانيات التأثير على الواقع الاجتماعي . تنشأ الدولة من العدد ، وتتبع سياسة مولدة للأحداث وتزيد في التفاوتات المولدة للاختلال والصيروحة . منذ اللحظة التي توجد فيها ، يصبح متذرّعاً على المسار الانثروبولوجي تجنب الالتقاء بالتاريخ . ولا يعود بإمكانه التصرف كما لو كان الزمن التاريخي للمجتمعات التقليدية قريباً من الحالة صفر : زمن مجرد التكرار . ان علماء الانثروبولوجيا الاكثر تعلقاً بدراسة النظم الدولية هم الاكثر اسهاماً في هذا الاعتراف بالتاريخ وفي توضيح الاستخدام السياسي لمعطيات التاريخ الايديولوجي . سواء تعلق الأمر ، في ميدان الاستغراف ، بالأعمال المخصصة لنوب (نادل) ام لأوغندا (آبتر وفالرز) ولرواندا القديمة (فانسينا) والكونغو (بالندبيه) او لممالك تُغنوبي باريقيا الجنوبيه (غلوكمان) . من خلال هذه الأبحاث ، شقت طريقها نظرية انثروبولوجية جديدة - اكثر دينامية . ومن الدلالة بمكان ان يظهر المؤلف الآخر للوكي دي هتش (Luc de Heusch) ، المتعلق برواندا وبموقعها في الاطار التاريخي والثقافي الذي تدرج فيه دول منطقة ما بين الجزر الشرقية ، ان يظهر تحت عنوان « التحليل البنوي والتاريخي » . ان الحركة الثانية من المسار تصحّح نوافع الاولى وانحرافاتها^(٢) .

لا بدّ من الملاحظة ايضاً ان الانثروبولوجيا السياسية تحدث على التبصر ، بأسلوب اكثراً نقداً ، في منظومات الايديولوجيات التي بواسطتها تعلّل المجتمعات التقليدية نفسها وتبرر نظامها الخاص . سابقاً ، تصور مالينوفسكي

السلطة الدنيا - وأبطلت مفعول السحر الذي مارسته الدولة زماناً طويلاً على منظري علم السياسة . يعتبر هذا الامتياز حاسماً الى حدّ أن باركنسون - وهو عالم سياسي معروف به ومعروف - نصح بأن يُعهد الى الانثروبولوجيين في الدراسة المقارنة للنظم والنظريات السياسية .

من السذاجة ان نتمسّك بهذا الاقتراح المتملق ، ولا بدّ من اجراء مراجعة اكثراً تفصيلاً . فالانثروبولوجيا السياسية تؤثّر ، من خلال التجربة العلمية التي تنظمها والتائج المكتسبة ، على الميدان العلمي الاصلّي الذي انتقى منه . ومجرد وجودها يكسبها فعالية نقديّة تجاه هذا الاخير . إنها تسهم في تغيير الصور الشائعة التي تصف المجتمعات التي يتفحصها الانثروبولوجيون . لم يعد بالامكان التطلع الى هذه المجتمعات وكأنها مجتمعات اجتماعية - ذات توافق حاصل تلقائياً - ونظم متوازنة قليلة التأثر بانعكاسات الانتروبيا (Entropic)*. وتقود دراسة المظاهر السياسية الى فهم كل من هذه المجتمعات في حياته بالذات وفي أعماله ومشكلاته ، بتحطّي الظواهر التي يعرضها والنظريات التي يبحث عليها . تبين التنظيمات الاجتماعية تقريرية والمنافسة فعالة دوماً والمعارضة (المباشرة او الماكرة) غير ملغاة ابداً . ولأن الانثروبولوجيا السياسية تعمل على واقع ديناميكي اساسياً ، فهي تتطلب ان تؤخذ بعين الاعتبار الديناميكية الداخلية للمجتمعات المسماة تقليدية ، انها تفرض اكمال التحليل المنطقي للمواقف بالتحليل المنطقي للتعارضات - وهي تكشف فوق ذلك عن علاقة محتومة بين هاتين المحاولين . ومن اللافت للنظر في هذا الصدد ان تكون عبارات مثل « استراتيجية » و « مناوره » مستخدمة بكثرة متزايدة . الحجة ثانوية . والتائج التي يستخلصها ادموند ليتش من دراسة نموذجية في حقل الانثروبولوجيا السياسية هي اكثراً اقناعاً^(٤) . انطلاقاً من حالة كاشيتي بيرمانيا ، يشدد على الديناميات المستخدمة في النظم الواقعية وعلى عدم ثبات هذه الأخيرة ، انه يكشف بوضوح تعدد النماذج التي يستند اليها الكاشيتيون تبعاً للظروف - حتى ان أداتهم المفهومية تسمح بالتعبير عن طموحات متعارضة ويثبت شرعيات متناقضة ، ويبين ليتش ان التوازن موجود في النموذج (الذي يتّسّع المجتمع او يبتكره الانثروبولوجي) لا في الواقع . ويظهر بدوره ان الدينامية ملزمة للبنية وانها لا تتجلى فقط بالتغيير والصيروحة ، انها وجهة نظر حول الواقع الاجتماعي ابدى نيناها منذ نحو خمس عشرة سنة ، محاولين توضيّح مضامينها

(*) الانتروبيا مصطلح أساسه وظيفة رياضية وتعني مبدأ انحلال الطاقة . هنا انحلال البنية الاجتماعية او انعدام التغير ، وهو ما يفيد مصطلح الرکود .

ولمنهجية الانثروبولوجيين ، وهي تصطدم بها وتكتشفها . فالمنحي الوظيفي ، الذي وجّه مجموعة أولية من الابحاث المخصصة لأنماط الحكم البدائية ، قاد الى طرق مسدودة . لقد حثّ على اكتشاف مبادئ عمل النظم السياسية دون ان يحدّد تماماً ما هي هذه النظم ومانحها المفهوم الذي يدلّ عليها قيمة مطلقة هي الآن موضوع اعتراف واقتراح تحديد وظائف السياسي - اي ما يفيد له : تبرير النظام الاجتماعي و/ او الحفاظ عليه ، ضمان الامن - غير ان طبيعة السياسي نفسها لم توضّح . لقد خُصص الكثير من الاعمال لموضوع غير محدد جيداً . ولا ينجو من هذا الانتقاد مؤلفو النظم السياسية الافريقية ، مع انه لا تزال المؤلف لهم صفة المرجع المحترم . كما انه فات التحليلات الوظيفية التعرف الى الحقل السياسي بكل امتداده - حاصرةً إياه عموماً في العلاقات الداخلية التي تنظمها السلطة - وبخصوصيته - ناظرة اليه كنظام من العلاقات المترابطة تماماً ، مماثل للنظم العضوية او الآلية ، وتصفه الابحاث النظرية الحديثة بأنه يحتوي على عناصر ضعيفة الانصهار ، معروضة للتوترات والعداوات ، ومتاثرة باستراتيجيات الافراد او الجماعات وبلعبة المعارضات . ان طابعه الديناميكي جوهرياً ، على غرار كل « حقل اجتماعي » ، معترف به الان على نحو أفضل . اخيراً ، رفضت الوظيفية التاريخ وأخذ تأثيرات الزمن بعين الاعتبار ، لأنها تفقد النظم الاجتماعية مظاهر الثبات والتوازن ، لقد هاجم كروبر L. A. (Krober) بقوه هذه الجبهة ، دون ان يحقق انتصاراً نهائياً . والحال ان السياسات السياسية متدرجة في الزمان : الایثار هو تحصيل حاصل ، ومع هذا فقد ظل منكراً الى حد بعيد . وتدفع المقتضيات الجديدة الى تبني كل مضامينه . يذكّر المشرعون على المؤلف الجماعي : الانثروبولوجيا السياسية بأن « الزمن التاريجي » (وليس « الزمن البنيوي ») هو أحد الأبعاد المحددة للحقل السياسي . ويقتربون بالتالي « طريقة تحليل تعاقبة » مرتقبة بتفسير للفعل السياسي على انه « تطور » - او سلسلة مؤلفة من مراحل متّمة^(٨) .

ذلك ، يفعل النقد فعله في ميدان الأعمال البنية
المنحى ، وليس فقط بمقدار ما تلغى التاريخ وتحدد من دور
الдинاميكية الداخلية . إن هذا المنهج هو أكثر ملائمةً
لتحليل الایديولوجيات منه لدراسة البنى السياسية الواقعية
التي ترتبط بها هذه الأخيرة . وهو اذ يحدد ما هو ديناميكي
في ماهيته ، يصعب عليه ان يفهم نظم العلاقات المعقدة

الاسطورة على شكل شرعة تنظم الحياة الاجتماعية . وتساعد تاليًا في الحفاظ على الاشكال القائمة لتوزيع السلطة والملكية والامتياز . حسب هذا التفسير ، تسهم الاسطورة في الحفاظ على الخصوص ، وتعمل فعاليتها لصالح السلطة القائمة ، اما لحمايتها ضد المخاطر المحتملة واما لتبرير الطقوس الدورية الضامنة لتعزيزها . غالباً ما تؤكد التفسيرات الأحدث عهداً ، الناتجة عن ابحاث جديدة ، المدلولات السياسية للأسطورة . وهي توضح عناصر النظرية السياسية التي تحتوي عليها هذه الاسطورة : لقد جلا بيتي (J. Beattie) طريقة القراءة هذه - وأثبتت مردودها العلمي - بتطبيقاتها على حالة قبيلة نيورو (Nyoro) الاوغنديّة . وتكشف هذه التفسيرات الايديولوجيا المؤيدة لأنصار السلطة والارستقراطين ، التي تنتظي عليها الاسطورة وبعض « التقاليد » الأخرى : ففي ما يخص رواندا القديمة ، لاحظ ج . فانسينا (J. Vansina) ان هذه التقاليد محرفة كلها في الاتجاه عينه (المؤيد « للطائفة المغلقة » المهيمنة) وان التحرير يتضخم مع الزمن . وتكشف الايديولوجيا عندما يبدو نظام الامساواة موطداً بقوة . فلا يعود المتفقون منه يظنون انهن مجردون على الخديعة .

يقدم ادموند ليتش تفسيراً عاماً للأساطير يسمح بكشف مدلولاتها ووظائفها السياسية من بين المدلولات والوظائف التي تسطوي عليها او تتولاها . فهو يرى ان الأساطير تجمع التناقضات التي على الإنسان ان يجابهها : من أقدمها وجوداً حتى تلك التي تنجو عن الحياة الاجتماعية ، وان وظيفتها هي تأمين الوساطة بين هذه التناقضات وجعلها ممكنة الاحتمال . لا يتمّ بلوغ هذه الغاية الا بتجميل حكايات اسطورية منطوية على تشابهات واختلافات ، وليس باللجوء الى أساطير منفردة ، ولا يسهم غموض الروايات قطعاً في إزالة التناقض بل يزيد لإخفائه . ان ليتش ، الذي سبق له ان طور هذه الطريقة التفسيرية للأساطير بدراسة النظم السياسية الكاشينية ، قد طبّقها مؤخراً على المسألة التي تثيرها شرعية سلطة سليمان الحكيم . فهو يُظهر ان نص التوراة تناقضي انما منسق بحيث يظل سليمان دوماً الوريث الشرعي للسلطة . ان السيادة المنتزعية مسوغة : فهي تقي بالوعد الإلهي المعطى لبني اسرائيل⁽⁷⁾ .

تمارس الانترنوجيا السياسية وظيفة نقدية أوسع . إنها تقر بعض من الصعوبات الملزمة للنظريات السائدة

متن هذه الخلاصة : « فالقطاع السياسي هو أحد القطاعات الأكثر اتساماً بسمات التاريخ ، وأحد القطاعات التي تُدرك فيها بصورة أفضل التعارضات والتناقضات والتورات الملازمة لكل مجتمع ، وبهذا المعنى ، يرتدي مثل هذا المستوى من الواقع الاجتماعي أهمية استراتيجية بالنسبة إلى سوسيولوجيا وانثروبولوجيا توخيان ان تكونا منفتحتين على التاريخ ، ومحترمتين لдинامية البني ، وميلتين إلى فهم الظاهرات الاجتماعية الكلية »^(٩) . يَتَّخِذُ المسؤولون عن كتاب الانثروبولوجيا السياسية والمعتعاونون فيه موقفاً مماثلاً . فهم يستندون إلى هيغل (والجدلية) والى ماركس (ونظرية التناقض والتنافرات) والى سيميل (والصراع الاجتماعي) ، مع أنهم يرجعون عادةً إلى تالكوت بارسونز بوجه خاص . إنهم يختارون « الحقل السياسي » بدلاً من النظام السياسي والسيق بدلاً من البنية - بغية تكيف تحليلهم بصورة أفضل مع نسق الواقع المدروس . وهم يرفضون التفسير الكسول الذي يحكم على المجتمعات التقليدية (او القديمة) بالتغييرات التكرارية فقط : تلك التي تؤدي إلى الاعادة الدورية للوضع الراهن السابق . ويركزون دراساتهم على ديناميكية السلطة وعلى اشكال ووسائل الاختيار والتقرير السياسيين ، وعلى التغيير عن الصراع وحله ، وعلى التنافس ولعبة « الأحزاب ». إنهم يقدرون أهمية التحدي الذي لم يعد باستطاعة الانثروبولوجيين تجنبه ، ويعني به : النجاح في وصف « الحقول الاجتماعية » وتفسيرها معأخذ « كل تعقدتها ، وعمقها الزمني » بعين الاعتبار^(١٠) . ان حجج الدقة المشوهة مرفوضة . فقد انتهت الانثروبولوجيا السياسية الى اكتساب قوة قارضة .

بدورها ، تتوجّع بقية الميادين المرتبطة بناء علم السياسة هجوماً ملائماً منه . فهو يساعدها على تغريب المعرفة التي كُوئتها واختبارها . ثمة تقاربات ترسم في الأفق : يُعرّف علماء السياسة - مثل ألمون - بوجوب « التحول نحو النظرية السوسيولوجية والانثروبولوجية »^(١١) ، ويحاول رواد الانثروبولوجيا السياسية ، من جهتهم ، إزالة الشّق الذي يباعد بينهم وبين « أقرانهم ». وتنبع عن هذا التلاقي إعادة النظر في المفاهيم والفلسفات المستخدمة عادةً . وهكذا ، يُلزم م. ج. سميث نفسه - انطلاقاً من دراسة مخصصة « لحكم » جماعة هاوسا النيجيرية ومقتضياتها النظرية بأن يحدد مجدداً المفاهيم الأساسية : السلطة/النفوذ ، العمل السياسي العمل الإداري ، الشرعية/القانونية ، النظام

والمتقبلة . ويبقى مطبقاً على نظم منعزلة ذات امتداد محدود . وهي شروط معاكسة لتلك التي يجب ان تتوافر لللانثروبولوجيا السياسية . لقد سبق ان أوضحنا هذه الملاحظات . والأحرى بنا ان نذكر بان الابحاث البنوية عجزت عن تقديم حل في الميدان الذي هو ميدانها بامتياز : يعني به التعقيد ، واعداد القوائل الملائمة ، وضع النماذج . فهي لم ترود علماء الانثروبولوجيا السياسية بنماذجيات جديدة ذات مردود علمي أفضل . ولم تمنّهم (لسبب بديهي) بالنماذج المعقّدة التي تسمح لهم بان يعالجو الظاهرات السياسية شكلياً دون اختصارها وتشويهها . ان هذه الاخرية تعيق هذا النوع من العمل بسبب مظهرها التركيب او الجامع ، فهي غير قابلة للاختصار بالبني الشكلية المستخدمة حتى الآن من قبل العلوم الاجتماعية . وقد دفعت هذه البيئة بعض علماء السياسة - لا سيما ج . ألمون (G. Almond) ود . آپتر (D. Apter) - الى التعبير عن الحاجة الى نماذج مختلفة ، مسمّاة « تطورية » او ديناميكية . تلك أمنية غامضة ، يبد أنها كافية عن الاستحالات الحالية . ثم ان الموقف النظري لإدموند ليتش ، البنوي المعتمد الذي يبقى بعده موجهاً جزئياً نحو توضيح الظاهرات السياسية التقليدية ، هو أكثر دلالة أيضاً . ذلك ان ليتش يعلن موافقته التامة على طريقة التحليل البنوي في الميادين الخارجة عن الميدان السياسي ، حيث المظهر « اللغوي » واضح ، وحيث علاقات القرابة والأساطير .

تغير الانثروبولوجيا السياسية بلا ريب آفاق الانثروبولوجيا الاجتماعية : وقد بدأت تشوش اللوحة النظرية وتبدل الصور المألوفة . انها تفرض تصوراً أكثر دينامية ، واكثر تأييداً لمراجعة التاريخ ، واكثر وعياً لل استراتيجيات التي ينطوي عليها كل مجتمع (حتى التقليدي) . عام ١٩٥٧ ، وفي دراسة مخصصة « للأحزاب » العاملة وسط المجتمعات الهندية ، بشرر . فيرث (R. Firth) بالانتقال المحتموم من « التحليل البنوي الاصطلاحي » الى بحث هادف الى التفسير الدقيق « للظاهرات الديناميكية » . منذ ذلك التاريخ ، سجل الانزلاق تقدماً . وكنا قد حاولنا قبل الاسهام في الانقلاب التوجهي : منذ ١٩٥٥ ، باصدارنا كتاب « السوسيولوجيا العالمية لأفريقيا السوداء » . غير ان النهج ظل فيه مقترحاً اكثراً منه موضحاً . فدراسة النظم السياسية الأفريقية هي التي فرضت علينا توضيح عناصرها النظرية والمنهجية . وذلك للأسباب عينها التي ذكرناها في

انطلاقاً من خصائص لا تطبق حصرًا على الظاهرات السياسية . ولا يزال الخطر مستمراً باجراء التحليل المقارن على صعيد حيث فقد جزءاً من ماهيته ، ولو كان مبرراً ظاهرياً . في « الانثروبولوجيا السياسية » يعتمد سوارتز (Swartz) وتورنر (Turner) وتودن (Tuden) (العقل السياسي والسياق السياسي) الموصوفين بواسطة مفاهيم شائعة الاستعمال) كوحدات تطبيقية للبحث المقارن . ويتوقفون باحتراس عند الاقتراحات واختبارات التحقق الأولية .

يتطلب التقدم اللاحق معرفة أفضل لطبيعة السياسي وجوبه . الامر الذي يبرر الحوار بين الميادين العلمية المعنية ويفرضه . مما يستلزم إزالة التحفظات تجاه الفلسفة السياسية واسهاماً في تجذدها . لقد ساعد علماء الانثروبولوجيا السياسية الى حد كبير في الأعمال التقديمة التي تفصل بين النظرية السياسية ونظرية الدولة ، فأزواوا السحر . كما كشفوا ايضاً بعض المنعطفات التي تتبعها السياسة في مساراتها ، إنها حاضرة في المجتمعات الأكثر حرماناً ، كما تظل فعالة في المواقف الأقل ملاءمة لظهورها . وكل التأكيدات المخالفة - حتى المقنعة بقوع العلم - لن تغير شيئاً في ذلك : فالمجتمعات الإنسانية تتبع كلها سياسة ، وهي قابلة كلها للتأثير بحركة التاريخ . للأسباب عينها .

تعريب : جورج أبي صالح

Aspects of Old Testament History, in Arch. Europ. de Sociologie, 7, 1, 1966.

أظهر سبيربر (D. Sperber) أهمية هذا التحليل في مقال بعنوان : Edmund Leach et les anthropologues, in Cah. Int. de Sociologie, XLIII, 1967.

(8) Introduction de Political Anthropology, P. 8, 31 sq.

(9) G. BALANDIER, Réflexions sur le fait politique : Le cas des sociétés africaines, in Cah. Int. de Sociologie, XXXVII, 1964.

(١٠) المرجع السابق نفسه ، ص ٤ - ٣ .

The Politics of the Developing Areas, sous la direction de G. A. Almond et J. Coleman, Princeton, 1960.

(12) E. SHILS, On the Comparative Study of the New States, in C. Geertz (édit.), Old Societies and New States, New York, 1963.

السياسي / الحكم ، المخ . انه يريد ان يعطيها مغزى عاماً ، وان يجعلها قابلة للتطبيق على المجتمعات السياسية الاكثر تنوعاً . وهو يمضي في ضرورة التعميم ، عند التحليل التماقي ، الى حيث تكشف له بعض « قوانين التغيير البنيوي ». ويرمي مشروعه الطموح للغاية ، الى وضع نظرية موحدة للعقل السياسي .

ينجم تضليل الجهود فعلياً عن البحث عن الشروط الملائمة لدراسة مقارنة اقل اعتباطية . ويرى شيلز (E. Shils) انه يجب ان يتوافر لهذه الدراسة شرطان على الاقل : استخدام الفئات التي تلائم جميع أشكال الدول وجميع المجتمعات وجميع العصور ، امتلاك « تصور تحليلي » تمكن مميزاته من « مقارنة مجتمعات مختلفة بنهجية »^(١٢) . إنها محاولة لتحديد الوسائل ، لا اكثر .

يحاول ج . ألمون ان يحدد النظم السياسية بخصائص مشتركة - بما انا نهتمي الى هذه النظم حتى في المجتمعات الاكثر « بدائية » . عدد هذه الخصائص أربع ، وهي تشكل شروط مقارنة معتبرة مساعدة علمياً : وجود بنية متخصصة نوعاً ما ، تأدية الوظائف نفسها داخل النظم ، المظهر المتعدد الوظائف للبنية السياسية ، والطابع « المختلط » - « بالمعنى الثقافي » - لمختلف النظم . تجمع هذه المحاولة بين عدة اتجاهات نظرية ، وتجعلها توفيقيتها محاولة ركيكة . إنها تنتهي بخاصة ، على هذا المستوى من العمومية ، على عقبة متمثلة في كونها تنتظم

المواضيع والمراجع :

- (1) A. S. A. Monographs 2, Londres, 1965
- (2) Sous la direction de M. SWARTZ, V. Turner et A. Tuden, Chicago, 1966.
- (3) D. EASTON, Political Anthropology, in B. SIEGEL (édit.), Biennial Review of Anthropology, Stanford, 1959, P. 210-247.
- (4) Political Systems of Highland Burma, nouv. édit., Londres, 1964
- (5) M. Gluckman, Politics, law and Ritual in Tribal Society, Oxford, 1965
- (6) L. de Heusch, le Rwanda et la civilisation interlacustre, Bruxelles, 1966.
- (7) E. LEACH, The Legitimacy of Salomon, Some Structural